كليــة الحقـوق
القانون الدولي الخاص

التحكيم في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة فى الحقوق

الباحث / أحمد جودة أحمد عيد العزب

لجنة الإشراف على الرسالة

الأستاذ الدكتور / أحمد قسمت الجداوى رئيســـــاً
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص
بكلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / أبو العلا على أبو العلا النمر مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون الدولى الخاص
ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس ـ الأسبق

الأستاذ الدكتور / سهير سيد منتصـــــــر عضـــواً
أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى
بكلية الحقوق جامعة الزقازيق

٢٠١٨ م

كليــة الحقـوق
القانون الدولي الخاص

رسالة دكتوراه بعنوان

التحكيم في إطار المركز الدولي
لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

اسم الطالـــــــب: أحمد جودة أحمد عيد العزب

الدرجة العلميـــة : الدكتوراه

القسم التابـــع له: القانون الدولى الخاص

اسم الكليـــــــة: كلية الحقوق

الجامعـــــــــة: جامعة عين شمس

سنة التخـــــرج : / / ٢٠

سنة المنـــــــح : / / ٢٠

كليــة الحقـوق
القانون الدولي الخاص

اسم الطالـــــــب: **أحمد جودة أحمد عيد العزب**

عنوان الرسالة : التحكيم في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

الدرجة العلمية : دكتوراه

لجنة الإشراف على الرسالة

لجنة الإشراف على الرسالة

الأستاذ الدكتور / أحمد قسمت الجداوى رئيســـــــاً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص

بكلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / أبو العلا على أبو العلا النمر مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون الدولى الخاص

ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس ـ الأسبق

الأستاذ الدكتور / سهير سيد منتصـــــــــر عضـــــواً

أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى

بكلية الحقوق جامعة الزقازيق

ختم الاجازة أجيزت الرسالة بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

(لاَ يُكَلفُ اللَّهُ نفْسًا إلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تؤَاخِذْنَا إن نسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ من قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)

(صدق اللّه العظيم)
الآية ٢٨٦ من سورة البقرة

إهـــــــــداء

إلـى روح أبي الطاهرة الخالـدة في ملكوت ربهـا علهـا ترضى عني

إلـى مـــن يرحمنـي اللّه مـــن أجلهـا أمـي أطال اللّه بقائهـا

إلـى من جعله اللّه سبباً لهـذا اليـــوم أستاذي ومعلمي وقدوتـي

الأستـاذ الدكتـور / عصـــام الديـن القصبـــي

إلى كل هؤلاء أهدي حصاد جهدي وباكورة عملي .

شكر وتقدير

لا شك أن الشكر أمر واجب لأولي الفضل ، ومن لا يشكر الناس لم يشكر الله ، والشكر في هذا المقام سوف يكون موجهاً أولاً لأستاذي الفاضل والعالم الجليل والأب العظيم الأستاذ الدكتور / **أحمد قسمت الجداوى** أستاذ ورئيس القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، لتفضل سيادته بالإشراف على هذه الرسالة والذي كان لعظيم فضله وغزير علمه وحسن توجيهه، ما أعانني على إنجازها ، فحماه الله ورعاه وزاده بسطه في العلم والرزق وجزاه عني جزاء العلماء المخلصين لعلمهم ووطنهم .

أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان لأستاذي ومعلمي ولا أغالى حينما أنظر إليه على أنه أحد أساطير القانون الدولى الخاص معالى **الأستاذ الدكتور / أبو العلا النمر** أستاذ القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس – الأسبق لتفضل سيادته بالموافقة على الإشراف في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، جزاه الله عني خير الجزاء

وأتوجه بالشكر إلى العالم العظيم والفقيه القانوني المصري الكبير ، الأستاذة الدكتورة / **سهير سيد منتصر** أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى كلية الحقوق – جامعة الزقازيق لتفضل سيادتها بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، جزاها الله عني خير الجزاء .

الباحث / أحمد جودة العزب

مقدمـــــه

يساهم الاستثمار عامة مساهمة أساسية وفعالة في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة له ، فمن خلال رؤوس الأموال الوطنية واستقطاب رؤوس الاموال الأجنبية ، تستطيع الدول وبصفة خاصة النامية منها أن تستغل مواردها الطبيعية ، وانجاز مشروعاتها الكبرى المتعلقة بالبنية الأساسية ، كشق الطرق وإقامة الكباري والجسور وتأسيس الإنفاق ، كذا أقامة المشروعات التي تحتاج إلى الخبرات الفنية ، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة ، والأساليب التكنولوجية المتقدمة ، والوقوف على تأثير ذلك في مختلف المجالات التجارية والصناعية والخدمية ، ومن ثم فالاستثمار الأجنبي يساهم بشكل كبير ، في تمويل عمليات التنمية وتكوين الخبرات الوطنية للدول المضيفة لمثل هذه الاستثمارات ٠

ولا شك أن تنمية وجذب الاستثمارات الاجنبية ، يعد بمثابة العنصر الرئيسي للنجاح الاقتصادي في ظل العولمة ، لذا كان احتياج العالم العربي لكافة الوسائل والسبل لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ، لمواجهة حدة التنافس على رؤوس الأموال في نطاق الاقتصاد العالمي ٠

ومن هنا بدأت الدول العربية ، في اعتماد الوسائل الهادفة لتحسين المناخ الاستثماري ، وتوفير الحرية والضمانات لجذبه ، ولا يقتصر الأمر فقط على مجرد تطوير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية لجذب الاستثمار ، فالبيئة القانونية تشكل أيضاً ضمانة إضافية لهذا الجذب والاستقطاب ، فالمستثمر يهدف إلى تكوين صورة واضحة لجميع العوامل المحيطة بالفرص الاستثمارية المتاحة ، حتى تتضح ما قد يحيط بها من مخاطر تجارية أو غير تجارية مما يسهل معه إزالة المخاوف التي قد تطرأ بشأنها .

وقد أدى تأثير العولمة على مختلف نواحي الحياة ، أن توسعت التجارة الدولية وازدادت عقود الاستثمار، التي درج على اعتبارها مرادفة لما يمكن أن نطلق عليـــه عقـــود التنمية الاقتصادي Economic Developement) Contracts)، ويرمز لها اختصاراً بالرمز (E.D.C) [1]

ونتيجة لذلك أصبحت الدولة في الكثير من العقود ، طرفا يتعاقد في مشروعات استثمارية مع شركات خاصة أو مع أفراد، الأمر الذي ساعد الدول على أن تنتقل بشكل كبير إلى مجال التجارة الدولية والاستثمار بعد أن كان ذلك حكرا على المؤسسات الخاصة والتجار ٠

كما أن المنازعات التي يتوجه أطرافها إلى التحكيم لحلها ، لم تعد تقتصر على تلك المنازعات التي تنشأ بين الدول فقط ، أو بين أشخاص القانون الخاص فحسب، بل توسعت ظاهرة التوجه إلى التحكيم ورضائية الأطراف لحكم هذا التحكيم ، لتشمل المنازعات بين الدول أو مؤسساتها من جهة ، وبين المستثمرين من جهة أخرى .

وإذا كانت عقود الاستثمار الدولية بشكل عام ، تثير منازعات تتميز بالتعقيد نظرا لدوليتها ، فان عقود الاستثمار المبرمة بين الدول المضيفة للاستثمار والمستثمرين الأجانب المتعاقدين معها تثير منازعات أكثر تعقيدا ، نظرا لوجود الدولة كطرفاً في العلاقة العقدية ، ولعل أهم ما يلاحظ في هذه العلاقة أن طرفيها ينتميان إلى نظامين قانونيين مختلفين ، يسعى كل طرف فيها إلى حماية وتحقيق مصالحه ، فالدولة المضيفة تسعى إلى تحقيق خططها الاقتصادية والتنموية ، والمستثمر الأجنبي يسعى إلى تنمية رأس ماله .

---

(١) أول من استخدام مصطلح عقود التنمية الاقتصادية بدلا من عقود الاستثمار كان الأستاذ/ Lord McNaiR في مقاله :
the General Principles of law recognized by 1957 – P – i eTs (civilized Nations)

وما من شك أن تضارب هذه المصالح ، يؤدى حتما إلى وقوع منازعات قد تنشب في أي مرحلة من مراحل تنفيذ العقد ٠

وقد وجد أن الحل الأمثل في هذه الحالة ، لا يكون باللجوء إلى قضاء الدولة المتعاقدة أي المضيفة لهذه الاستثمارات ، لما قد يثيره ذلك من ريبة وشك لدى المستثمر ، في أن ينحاز قضاء تلك الدولة لتحقيق مصلحتها فقط، وكذلك الأمر عند اللجوء لقضاء الدولة التي ينتمي لها ذلك المستثمر ٠

وفى ظل عدم إمكانية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، لحل مثل هذه المنازعات بسبب عدم قدرة المستثمر على الوقوف كطرف أمام هذه المحكمة، فالاصل فيها انها لا تعنى الا بنظر المنازعات الناشئة بين الدول فقط ، فاذا ما تعرض شخص من اشخاص القانون الخاص ، لضرر من دولة ما فليس بامكانه شخصيا مقاضاة هذه الدولة امام محكمة العدل الدولية ، بل يمكن لدولته ان تتبنى قضيته ، هنا برزت الحاجة إلى إيجاد نظام حيادي لحل مثل هذه المنازعات ، يضمن تحقيق التوفيق بين مصالح طرفي العلاقة الاستثمارية المتنازع عليها ، بغية استمرار تحقق وتدفق المعاملات الاستثمارية والدولية بينهم ٠

وقد كان هذا النظام هو التحكيم التجاري الدولي ، الذي تزايدت أهميته كأسلوب جديد لحل مثل هذه المنازعات التي تثيرها العلاقات ذات الطابع الدولي ، حيث أن وجود العنصر الأجنبي في العلاقة ، يؤدى إلى احتياج أطرافها لجهة محايدة لتسوية ما قد يثار عن هذه العلاقة من منازعات ، وقبولهم الحل الذي ينتهي اليه المحكم أو هيئة التحكيم التي ارتضوا جميعهم الالتجاء إليها .

ونتيجة لغياب نظام قضائي متخصص يعمل على تسوية منازعات الاستثمار بين الدول والمستثمرين الأجانب ، تأكد الدور الفعال والمتزايد للتحكيم التجاري الدولي كوسيلة لتسوية منازعات الاستثمار ، ومن هنا برز